«بالوثائق» مخالفات بالملايين يرتكبها رئيس قناة عدن في الرياض وموظفو القناة يطالبون بالتحقيق

موظفو قناة عدن يطالبون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالتحقيق في مخالفات سحب ملايين لقناتهم المغلقة

الأمناء / خاص :

كشفت وثيقة صادرة عن البنك المركزي عدن قيام رئيس قناة عدن في الرياض فارس عبدالعزيز باستلام مبلغ 50 مليون ريال تحت مسمى ميزانية تشغيلية باسم قناة عدن الرسمية بعدن المغلقة منذ انتهاء الحرب التي شنها الحوثي على العاصمة عدن عام 2015.

وسجل كشف حساب صرف الشيكات صادر عن الإدارة العامة للحسابات في قطاع العمليات المصرفية المحلية في البنك المركزي بعدن عملية سحب مبلغ (46500000 ريال) ستة واربعين مليون وخمسمائة ألف ريال بعد استقطاع الضرائب صافي ال 50 مليون ريال بخمسة شيكات في يوم واحد 14 مايو 2024 ما يعد مخالفة قانونية أن يصرف مبلغ كبير والقناة مغلقة لا يمكن الاحتفاظ بالمبلغ الكبير فيها ، وبالتالي سيتم إيداع ال 50 مليون المنازل كما أن الشيكات سحبت بأسماء عمرو عثمان حسن وراؤول عصمت سلطان اللذين ليس لهما علاقة بالصرف والإجراءات المالية.

من يوقف عبث القائم على قناة عدن فارس عبدالعزيز بالمال العام ؟

وأكدت مذكرة سابقة لوزير المالية سالم صالح بن بريك بتاريخ 4 / 3 / 2022م ردا على مذكرات وزير الإعلام التي كانت بإيعاز رئيس قناة عدن في الرياض باعتذار وزير المالية اعتماد صرف موازنة تشغيلية لقناة عدن كون المبنى مغلق منذ مارس 2015م بسبب الحرب ، وليسوا بحاجة للنفقات التشغيلية حتى يتم توفير مبنى بديل بعدن للقيام بأعمالهم وممارسة نشاطهم ؛ مما حدا برئيس قناة عدن في الرياض فارس عبدالعزيز الالتفاف باتجاه رئيس الوزراء لاعتمادها وتجاوز اللوائح المنظمة لذلك.

وتساءل موظفو قناة عدن بعدن عن علاقة المذكورين آنفا (عمرو - راؤول) بعملية سحب هكذا مبالغ من البنك المركزي ، بينما تنحصر وظيفتهما في الجانب الفني كما يتساءل الكثير عن الجهة التي ضمنتهما تجارياً ، ومنحتهما قوة سحب ملايين الريالات باسم قناة عدن بعدن والتي كان من المفترض ان تسحب الشيكات من البنك باسم أمين صندوق المصروفات بالقناة « سمير الصلاحي » والذي لديه تكليف رسمي من رئيس القناة ، بينما اتجه إلى فتح حساب جديد ومنح شيكات جديدة في صورة مخالفة للقوانين والأنظمة المالية ؛ مما يؤكد رفض المدير المالي والإداري التوقيع على قيمة الخمسين مليون ريال كموازنة تشغيلية للقناة لشهر مارس كونه يعلم أن القناة مغلقة خاصة وأن عملية صرف هذه المبالغ لا يتوافق مع شروط منحها، كونها لم تنفق بحسب عرض الميزانية والبنود المتفق عليها فهي لم تأخذ مجراها وفق البنود والأبواب المحددة في طلب الموازنة التي تم مناقشتها مع المختصين في وزارة المالية وهو ما لم يتم ، وادعى زوراً وبهتاناً أن قرار تغيير مدير عام الشئون المالية والإدارية بقناة عدن محمد صالح فُرِض عليه من وزارة المالية ومرغما للعمل به بَيْدَ أن كان كذلك ومحقا فيما ذهب إليه فلمَ لم يتم تغيير مدير عام الشئون المالية والإدارية لإذاعة عدن أم أن المستهدف المدير المالي والاداري للتلفزيون فقط.

كان الأحرى بالمدير المالي الجديد -إن وجد وإن كان على دراية بالنظام خاصة وأنه يمثل وزارة المالية كما يدعي- أن يكون على علم بعدم إمكانية سحب شيك من البنك المركزي إلا وفق بيانات الصرف التي يجب أن تكون جاهزة لديه مسبقاً على عكس ما وقع فيه من تناقض وتخبط أوقعه في مخالفة كبرى من خلال إيداع مبالغ مالية منها بهدف شراء ذمم في حسابات بعض الموظفين المقربين منه تحت مسمى أجور مواصلات وأجور بترول عبر بنك الكريمي بصورة لم ترفع في مذكرة طلب الموازنة ، كما أن الأولى أن يحرر فيهم شيكات مباشرة من البنك المركزي باسم بنك الكريمي ويودعه في حساب الكريمي.

ودعا موظفو قناة عدن بعدن رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي ونائب رئيس مجلس القيادة رئيس اللجنة العُليا للموارد السيادية والمحلية القائد عيدروس الزبيدي ودولة رئيس الوزراء د. أحمد عوض بن مبارك ومعالي وزير المالية سالم بن بريك ومعالي النائب العام القاضي قاهر مصطفى إلى وضع حد لعبث القائم على قناة عدن فارس عبدالعزيز بالمال العام وإهدار إيرادات قناة عدن مطالبين بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي صرف هذه المبالغ ومجالات إنفاقها.

كما طالبوا هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتشكيل لجنة تحقيق بعملية إنفاق قيمة الموازنة التشغيلية ال 50 مليون ريال -في الوقت الذي لا يتطلب اعتمادها- ومراجعة فواتيرها ومصادر استنزافها ومدى تطابقها وفق البنود والأبواب التي من أجلها صرفت ، إضافة إلى إيرادات القناة العائدة من الإعلانات الشهرية والسنوية والدعم المقدم لها من وزارة الإعلام ورئاسة الجمهورية منذ عام 2015.

تعز : 30 مليون ريال ثمن صمت مسؤولين لبسط متنفذ على شارع عام بمديرية المظفر

الأهالي يطالبون المحافظ بالتحقيق ومساءلة مدير عام المديرية لرفضه توجيهات وكيل المحافظة المخلافي

الأمناء / تقرير خاص :

أكد مصدر محلي لصحيفة « الامناء » أن مدير عام مديرية المظفر ومدير الشرطة فيها متورطان في جريمة بناء عشوائي وسط شارع عام في حي بير باشا.

وقال المصدر إن أحد النافذين دفع نحو 30 مليون ريال لشراء صمت مسؤولين في المديرية مقابل السماح له ببناء مخالف التهم نصف مساحة الشارع الفرعي المجاور لجامع الغنامي على الرغم من صدور قرارات إزالة من مكتبي الأشغال بالمديرية والمحافظة.

المصدر أضاف لمراسل الأمناء « أن جريمة الاعتداء على شارع عام يتحمل مسؤوليتها مديرعام المديرية « الكدحي « كونه المسؤول الأول في المديرية بعد ما وصفه بشراء صمته وتقاعسه غير المبرر عن مسؤولياته وإغلاق هواتفه منذ صباح الجمعة الماضي وامتناعه عن الرد على بلاغات المواطنين».

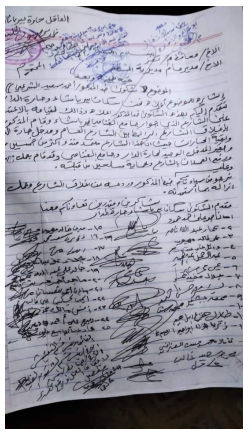

من جانبهم قال مواطنون في حي بير باشا لمراسل « الامناء « انهم توجهوا بشكوى جماعية إلى مدير عام مديرية المظفر المعين مؤخرا محمد عبد الرحمن الكدحي إلا أنه لم يتفاعل مع شكاويهم ومناشداتهم التي طالبته بوقف الاعتداء على الشارع من قبل أحد المتنفذين.

وأشار أهالي المنطقة انهم فوجئوا فجر أول امس الجمعة بوصول كميات من الخرسانة الجاهزة إلى الحي تمهيداً لتنفيذ « الصبيات « وسط الشارع العام.

ولفتوا إلى أن مثل هذه الأعمال الخرسانية لا يتم السماح لها إلا بتواطؤ قيادتي المديرية والشرطة بمبرر ان يوم الجمعة إجازة رسمية.

وثمن الأهالي جهود مكتب الأشغال بالمحافظة والمديرية ومدير إدارة العوائق والمخالفات الذي توجه صباح أول أمس الجمعة إلى موقع الاعتداء على الشارع وأوقف أعمال الصبيات مع غياب اي دور للجهات الأمنية بالمديرية.

وناشد الأهالي محافظ المحافظة نبيل شمسان فتح تحقيق في جريمة الاعتداء على الشارع تشمل أسباب رفض مدير عام المديرية توجيهات وكيل المحافظة عبد القوي المخلافي.

وأكدوا أنهم لن يصمتوا مع تزايد الدعوات في الحي لوقفة شعبية أمام ديوان المحافظة يوم الأحد المقبل للمطالبة بإقالة مدير عام المديرية ومدير شرطة المديرية واللجوء إلى خطوات تصعيدية في حال امتناع السلطة المحلية عن إزالة أعمال البسط والاستحداثات وسط الشارع.

وحصل مراسل « الأمناء « على عدد من الوثائق وشكاوي المواطنين موجهة إلى مدير عام المديرية قالوا إنها اختفت في مكتبه ومكتب مدير شرطة المديرية « العليمي».